1

الاعتمـــاد الأكاديمي

مقدمـــة

يمكن تعريف الاعتماد بأنه عملية يتم فيها تقديم شهادة تشهد بالكفاءة والثقة والمصداقية. حيث يتم اعتماد المنظمات التي تصدر أوراق الاعتماد أو تشهد لأطراف أخرى على اتباعها معايير رسمية من قبل هيئات الاعتماد، ومن ثم فإنه في بعض الأحيان يُطلق عليها " هيئات شهادات الاعتماد ".

وتضمن عملية الاعتماد أن تطبيقات إصدار الشهادة مقبولة، وتُعني عادة أنها كافية لاختبار وإصدار شهادة رسمية للأطراف الأخرى، كما أنها تتبع المعايير الأخلاقية وتوظف ضمان الجودة بشكل مناسب. وأحد أمثلة الاعتماد اعتماد الاختبارات المعملية ومتخصصي إصدار الشهادات المصرح لهم بإصدار شهادات رسمية للالتزام بالمعايير الفنية الموضوعة مثل المعايير الفيزيقية والكيمائية والقضائية ومعايير الجودة والأمن والسلامة. وتقوم هيئات الاعتماد في هذه المجالات بالعمل وفقًا لمعايير الأيزو ISO/IEC 17011.

ويجب على الهيئات التي يتم اعتمادها في قطاعات معينة أن تقدم الدليل إلى هيئة الاعتماد بأنهم يتبعون المعايير الأخرى في نفس السلسلة، وهي:

- معيار *BS EN ISO/IEC 17020*: وهو معيار عام لتشغيل أنواع مختلفة من الهيئات التي تقوم بعملية التفتيش.

- معيار *BS EN ISO/IEC 17021*: " تقييم المطابقة. ومتطلبات للهيئات التي تزود بالمراجعة والشهادة لأنظمة الإدارة ".
- معيار *BS EN ISO/IEC 17024*:تقييم المطابقة. ومتطلبات عامة للهيئات التي تقوم بإصدار شهادات للأفراد ".
- معيار *BS EN ISO/IEC 17025*:متطلبات عامة لكفاءة الاختبارات وكفاءة معامل المعايرة.

الالتزام المؤسسي والمسؤوليات المؤسساتية في عملية الاعتماد

يعتمد تأثير عملية اعتماد تنظيم الذات على قبول المؤسسة التعليمية لمسؤوليات محددة، والتي تشمل المشاركة في عملية الاعتماد والالتزام بها. ويكون متوقعًا من المؤسسة التعليمية أن تقوم بإجراء دراسة ذاتية تحليلية في الفترة المحددة من اللجنة، وفي ختام الدراسة الذاتية، عليهم قبول تقييم النظير القائم على المقارنة من حيث نقاط الضعف والقوة في المؤسسة التعليمية فيما يتعلق بمعايير اعتماد اللجنة.

وتكون الدراسة الذاتية من أجل تقييم كل جوانب المؤسسة التعليمية والتي تشمل: الموظفين العاملين في كل قطاعات المؤسسة التعليمية بما فيها هيئة التدريس، والموظفين، والإدارة، ومجلس الإدارة، وتزود بتحليل شامل للمؤسسة يُعرّف نقاط القوة والضعف. ويجب على المؤسسة التعليمية أن تشارك في أنشطة وقرارات اللجنة. ويتضمن الالتزام الرغبة في المشاركة في عملية اتخاذ قرار اللجنة والالتزام بالسياسات والإجراءات، ويشمل ذلك تقديم تقارير عن التغيرات في المؤسسة التعليمية. ويمكن ضمان سير عملية الاعتماد بنشاط في حالة قبول المؤسسات بجدية مسؤوليات العضوية فقط.

تلتزم مؤسسة التعليم العالي بالبحث عن المعرفة ونشرها. ومن المتوقع أن يكون هناك نوعًا من التكامل في مواصلة المعرفة، ومن ثم إدارة بيئة المؤسسة التعليمية. فكل عضو في المؤسسة التعليمية سيكون مسؤولًا عن ضمان التكامل في كل العمليات التي

تتعامل مع مجموعة من الأفراد في علاقاتها مع المؤسسات الأخرى، وفي أنشطة الاعتماد التي لديها مع اللجنة.

و يتوقع من كل مؤسسة أن تزود اللجنة بطريقة تمكنها من الوصول إلى كل الجوانب التي تتعلق بعملها. ويجب أن تزود أيضًا بمعلومات دقيقة عن شؤون المؤسسة التعليمية والتي تشمل تقارير هيئات الاعتماد والترخيص والمراجعة الأخرى. وبروح الزمالة، من المتوقع من المؤسسات أن تتعاون بالكامل في كل جوانب عملية التقييم بدءًا من الزيارة الأولية للإعداد لزيارة التقييم، والتقييم نفسه، ومتابعة زيارة التقييم.

ويتوقع أيضًا من المؤسسة أن تزود اللجنة أو مندوبيها بالمعلومات المطلوبة أثناء التقييمات، وأن تمكن المقيمين من أداء مهامهم بكفاءة وفاعلية.

ويجب على كل مؤسسة المشاركة في الالتزام بمسؤوليات البرنامج وفقًا للفقرة الرابعة من قانون التعليم العالي لعام 1965 وتعديلاته. ويعتبر هناك فشل من المؤسسة التعليمية في الالتزام بمسؤوليات الفقرة الرابعة في حالة إذا ما كان هناك مراجعة للاعتماد المبدئي أو الاعتماد المستمر. فعند مراجعة التزام المؤسسة التعليمية بهذه المسؤوليات المتعلقة بالبرنامج، فستعمد اللجنة على المستندات المقدمة إليها من وزير التعليم في الولايات المتحدة الأمريكية.

الالتزام المؤسسي بقانون التعليم العالي

تتوقع اللجنة من المؤسسات المرشحة والمؤسسات الأعضاء أن تلتزم بمتطلبات الفقرة الرابعة من قانون التعليم العالي لعام 1965 وتعديلاته. ومن ثم فإنه سيكون واجبًا على المؤسسات أن تزود لجان التقييم بالمعلومات من أجل المراجعة، والتفكير، والمعدلات الافتراضية الأحدث، وأي مستندات أخرى تتعلق بمسؤوليات برنامج المؤسسة التعليمية بموجب الفقرة الرابعة من القانون، ويشمل ذلك أي نتائج لمراجعات مالية أو ملزمة ومراجعات البرنامج.

تقوم لجان التقييم بتقييم المعلومات وعلاقاتها بمتطلبات الجدارة والمعايير والسياسات

المتعلقة بالاعتماد. وتحتفظ اللجنة بحقها في مراجعة وضع اعتماد المؤسسة التعليمية حين تثبت نتائج وزارة التعليم الأمريكية أنه يوجد عدم التزام واضح بقانون التعليم العالي لعام 1965، وتعديلاته.

عملية التقييم

قد تتخذ عملية التقييم، والتي يتم إجراءها دوريًا وبشكل مشترك من قبل المؤسسة التعليمية واللجنة عدة نماذج.

وبصرف النظر عن النموذج الذي يتم توظيفه بالتحديد، فيجب أن يشمل هذا النموذج الخطوات التالية:

- يقوم ممثل اللجنة بإجراء زيارة أولية للحرم الجامعي قبل زيارة لجنة التقييم بفترة تتراوح بين 18 إلى 24 شهر.
- تقوم المؤسسة التعليمية بتحليل نفسها من خلال دراسة ذاتية على أن يسبق هذا العمل زيارة التقييم بفترة تتراوح بين 4 إلى 6 أسابيع، ويجب إرسال النسخ المطبوعة والإلكترونية للدراسة الذاتية بالبريد للجنة التقييم ومكتب اللجنة.
- يقوم زملاء المهنة من أعضاء المؤسسات الأخرى والهيئات المعنية بدراسة تقرير الدراسة الذاتية المؤسسي، وزيارة الحرم الجامعي كلجنة تقييم، وإعداد تقرير مكتوب للنتائج التي تم التوصل إليها.
- إعداد مسودة لتقرير لجنة التقييم والنتائج ، وإرساله إلى الرئيس التنفيذي للمؤسسة مع إعطاءه الفرصة لتصحيح الأخطاء على أرض الواقع قبل إعداد التقرير النهائي.
- يتم تسليم التقرير النهائي إلى مكتب اللجنة. ويقوم مكتب اللجنة بتزويد الرئيس التنفيذي للمؤسسة بصورة من النسخة الأصلية لتقرير التقييم.
- تقوم اللجنة وفقًا لرغبتها بتزويد اللجنة برد مكتوب لتقرير لجنة التقييم.
- تقوم اللجنة بمراجعة تقرير الدراسة الذاتية المؤسسية، والتقرير المكتوب للجنة التقييم، والرد المكتوب من المؤسسة التعليمية للتعليق على تقرير لجنة التقييم، والبيانات الشفهية

لرئيس لجنة التقييم والرئيس التنفيذي للمؤسسة، والتوصيات السرية للجنة التقييم لاتخاذ إجراء في وضع الاعتماد في المؤسسة التعليمية.

- تستمر المؤسسة التعليمية في التفكير والعمل معتمدة على نتائج الدراسة الذاتية والمشورة التي قُدمت إلى اللجنة.

تمثل عملية الدراسة الذاتية المؤسسية مشروع رئيسي. فهي محاولة تعليمية تتطلب وقتًا لطرح الفكر الناقد والمشاركة فيه. فالسنة الأكاديمية الكاملة هي الحد الأدنى من وقت العمل الذي نكون بحاجة إليه لإكمال الدراسة الذاتية. فوجود إطار لبرنامج عمل لمدة سنتين يزود بفرصة أفضل للمنظمة، والموظفين الموجودين فيها، وتقييمها. وفي حاله عمل الدراسة الذاتية بصورة جيدة، فإنها ستكون مجزية تمامًا. وفي حالة الاندفاع في عملها، فمن المحتمل أن تكون النتائج محدودة القيمة ولا تساوي الجهد المبذول من قبل المؤسسة التعليمية.

الدراسة الذاتية المؤسسية

مناقشة عامة

تمثل الدراسة الذاتية المؤسسية جزءًا هاما من عملية الاعتماد. وستكون المزايا للمؤسسة نسبية من حيث وضوح التساؤلات. وتهدف الدراسة الذاتية إلى الفهم والتقييم والتحسين، وهي ليست مجرد دفاع عن ما هو موجود. وينتج عن ذلك دراسة ذاتية تم إجراءها بشكل جيد ببذل جهد عام متجدد في المؤسسة التعليمية لتحسين المشروع كله وتوثيق الأهداف المحققة.

ويجب النظر إلى الدراسة الذاتية على أنها عملية مستمرة من أجل:

- تحليل المصادر ومدى فاعلية المؤسسة التعليمية في تحقيق رسالتها.
- إثبات أن تحقيق الطالب لأهدافه يتناسب مع الشهادات والدبلومات والدرجات أو أي شهادة أخرى أو تقدير آخر حصل عليه.
- تقييم علاقة كل أنشطة المؤسسة التعليمية بأهدافها.

- تقديم أساس سليم للتخطيط والتحسين المؤسسي.

ومن المهم أن تقيم الدراسة الذاتية المؤسسية النتائج التعليمية المحققة فضلًا عن الهيكل التعليمي والعملية التعليمية. ويجب أن تقوم الدراسة الذاتية المؤسسية بتقييم تحقيق أهداف الطالب فيما يتعلق بالبرامج والخدمات المقدمة لتحقيق الأهداف التعليمية. والاعتبار الأول هو أن توضع هذه الدراسة على الأداء الذي يحقق الرسالة والأهداف التعليمية.

الطبيعة والتنظيم

لا يعني مفهوم الدراسة الذاتية كعملية مستمرة أن تكون المؤسسة التعليمية مشمولة باستمرار في تحليل ذاتي مكثف وشامل. فقد تختلف كثافة الدراسة الذاتية المستمرة من مؤسسة إلى أخرى، ولكن يجب أن تكون الدراسة الذاتية المقدمة للجنة والمعدة لزيارة لجنة التقييم دراسة شاملة، كما يجب أن تقدم المؤسسة التعليمية ككل، ويجب أن تحدد معايير الاعتماد لدى اللجنة.

يجب ذكر أهداف جهد الدراسة الذاتية وبالتحديد بوضوح ، وتحديد المنهجية التي يتم العمل بها مقدمًا، وتحديد الجدول الزمني لإتمام هذا العمل. ومن المهم أن يكون كل الذين شملهم هذا الجهد لديهم القدرة على إتاحة البيانات والمواد ذات العلاقة.

يجب أن تكون هناك تقارير متعددة عن سير العمل والتي يتم توزيعها من وقت لآخر ونشرها على نطاق واسع أثناء دورة الدراسة الذاتية إذا رغبنا في الحفاظ على مستوى عالي من الفائدة. وفور توظيف المنهجيات في الدراسة الذاتية، فأنه يجب إجراء استبيان لاكتشاف البيانات ذات العلاقة التي من الممكن أن تكون متوافرة. ويجب بذل العناية المطلوبة لتجنب تجميع البيانات التي لا يوجد استخدام بناء لها.

ويجب أن تدرك اللجنة أثناء طلبها تسليم تقرير الدراسة الذاتية التحليلي المرتبط بتقييم الترشيح أو الاعتماد أن عملية الدراسة الذاتية أكثر إفادة للمؤسسة حين يكون هناك تعهدًا بالرد على الاحتياجات الهامة التي تحددها المؤسسة التعليمية نفسها.

و هناك مجموعة مختلفة من المداخل تجعل الدراسة الذاتية مقبولة. فمصرح للمؤسسة أن تقوم باقتراح بعض التغييرات في تصميم الدراسة نفسها والذي يأخذ في اعتباره أن يكون قيمة جوهرية طالما أن الأهداف الشاملة للدراسة الذاتية تتفق مع معايير اعتماد اللجنة المحددة. ويجب على ممثلي المؤسسة التعليمية واللجنة أن يتوصلوا إلى اتفاق واضح لاتخاذ مبادرة عملية الدراسة الذاتية، والتي تتعلق بأي احتياجات تعليمية محددة ترغب المؤسسة التعليمية في أن تكون لديها من أجل الدراسة الذاتية.

ويجب التأكيد على هذه المفاهيم كتابة من قبل رئيس اللجنة. ونجد أنه هناك تزايدًا ملحوظًا في التساؤل عن تكلفة الدراسة الذاتية المستمرة. ومع ذلك فإن المؤسسات التعليمية تواجه العديد من الطلبات والمصادر المحدودة، ومطالبتهم بتحقيق ميزة تجعلهم يفرضون وصايتهم من حيث دعمهم لآلية التحليل الذاتي المستمر. وهذا لا يعني أن المؤسسات الصغيرة تحتفظ بمجموعة صغيرة من الموظفين لأداء هذه المهمة. ويتم تجميع أو يمكن بسهولة تجميع العديد من البيانات الهامة من أي مؤسسة في دورة عملها اليومية المعتادة. وفور وضع التصميم الكلي للتحليل الذاتي المستمر، فإنه سيوفر إطار عمل لتجميع البيانات وتحليلها. وهذه الحاجة ليست مكلفة.

فقد تجد المؤسسات الكبرى المعقدة أنه لأمر عملي ومرغوب فيه أن يكون لديها مكتب للبحث المؤسسي لهذا الهدف بالتحديد. وتختلف طبيعة الدراسة الذاتية وفقًا لطبيعة المنظمة ووفقًا لمواصفات المؤسسة التعليمية ونطاق وطبيعة الدراسة الذاتية والتأكيد عليها.

لجنة توجيه الدراسة الذاتية

يمثل الاختيار السليم للأفراد الذين يخدمون في لجنة توجيه الدراسة الذاتية أمرًا هامًا جدًا. فيمكن تنظيم المجموعات المؤسسية التي يمكن وصفها بأنها تتسم بعدم التحيز، والموضوعية، وبالقدرة على العمل بتعاونية من أجل صهر تسويات لكي تعرض دراسة ذاتية. ومن ثم سيكون أمرًا بالغ الأهمية أن تتسم القيادة بالقوة والمهارة والالتزام، وأن تختار منسق الدراسة.

من المهم أن يكون هناك لجنة توجيهية تمثل المؤسسة التعليمية من أجل تعضيد الموضوعية. كما يجب مشاركة الذين لديهم مصالح فد تتأثر بنتائج الدراسة بطريقة ما. فيجب حل مشكلة كيفية اختيار القيادة والأفراد المشتركين وفقًا لظروف ومناخ المؤسسة التعليمية، سواء كان ذلك بالانتخاب أو بالتعيين أو كل معًا. ومهما كانت طريقة الاختيار، فإنه لأمر أساسي أن يتم توضيح الوقت الكاف للمشاركة الفعالة وأنه هناك عدد كاف من الموظفين لدعم هذا العمل. ونجد أن أغلب المؤسسات لديها دوائر من الناخبين من أصحاب المصالح والقيم المختلفة.

فقد يجتمع أفراد هيئة التدريس والإداريين والطلاب في مجموعات يكونوها بأنفسهم فيما يتعلق بهذه القضايا التي لديها أهمية نسبية للعامة، ولكنها تتناقض مع المتخصصين، أو التعليم، أو النتائج الأوسع للتعليم حيث تتناقض مع اكتساب المهارة. ونجد أن الأهمية النسبية لإنتاجية البحث في جانب، وفاعلية التدريس في الجانب الآخر، هو الأساس العام لديها لمواجهة الانحياز خصوصًا في المؤسسات الكبرى المعقدة. وهناك قسم آخر من المجموعات التي توسع من نطاق أنشطة المؤسسة التعليمية وتوسع من دائرتها على النقيض من هؤلاء الذين يدافعون عن دور أكثر تحديدًا.

ويجب على أي مؤسسة تعليمية تقوم بإجراء دراسة ذاتية أن يكون لديها في ذاكرتها مثل هذه المجموعات حين تقوم بعمل خططها وتحدد أعضاء لجان المؤسسة التعليمية. ويجب الأخذ في الاعتبار دور مجلس الإدارة في عملية الدراسة الذاتية. ويجب أن تحتفظ المؤسسة التعليمية بأعضاء من المجلس وتعلمهم بالأمور المتعلقة بسياسة المؤسسة التعليمية المحددة في الدراسة الذاتية. وحقيقة، يمكن أن ينتج عن الدراسة الذاتية قضايا تشمل عدم الاتفاق بشكل أساسي بين مجموعات أصحاب المصالح. وبدلًا من ذلك، فإنه يمكن استخدام الدراسة الذاتية للتركيز الدقيق على القضايا المطروحة للحل وتقديم أساس لحل هذه القضايا. وفي الحقيقة يمكن للدراسة الذاتية المصممة جيدًا أن تلعب دور المحفز لإيجاد هذه الحلول.

تطوير التقرير

تقوم كل لجنة أو مجموعة فرعية مسؤولة عن جوانب متنوعة من الدراسة بإعداد تقرير يحدد القضية أم القضايا التي تم تحديدها، والأسئلة التي سيسعى للإجابة عليها، والبيانات المجمعة والطرق التي يمكن بواسطتها تجميع البيانات، والطرق المستخدمة في تحليل البيانات والبيان الذي يشير إلى كيفية استخدام النتائج من أجل تعزيز الفاعلية المؤسسية.

ويجب أن تقوم لجنة التوجيه بتجميع تقارير منفصلة، و تكون اللجنة مسؤولة عن إعداد تقرير مؤسسي مفرد وموحد. ويجب أن يقوم بالتعديل الأخير شخص واحد فقط، وتزود معايير ودليل الدراسة الذاتية بإطار عمل مقترح للاعتبارات الضرورية للدراسة الذاتية وللجنة التقييم. ويجب تشجيع المؤسسة التعليمية على تصميم تقرير تحليلي والذي يلائم رسالة المؤسسة التعليمية جدًا وأن تدعم المؤسسة التعليمية بالبيانات الضرورية من خلال نموذج مختصر ومكتوب بأسلوب سلس وبسيط.

يجب إعداد فصل بملخص النتائج والتوصيات المؤسسية الناتجة من عملية الدراسة الذاتية. وأخيرًا ، فبالرغم من أن الخبرة في إعداد دراسة ذاتية في حد ذاتها مفيدة، فإن الاستفادة ستكون محدودة من الدراسة الذاتية التي لا ينتج عنها إجراء.

ملخص سير العمل

توصيات لتنظيم وإجراء دراسة ذاتية شاملة:

- إلقاء الدور على الرئيس التنفيذي، وهو الدور الذي يعزز من التركيز بأقصى حد على المشروع، ومن التحفيز بدون هيمنة أو تسلط، ورؤية النتائج مترجمة في شكل إجراء، أو خطط على المدى الطويل.
- تعيين لجنة توجيه بحجم يناسب التركيبة المعقدة للمؤسسة، مع وجود منسق نشط ومهتم بالأمر للتخطيط للعمل، والحفاظ على توازن العمل، واقتراح طرق جديدة، ومتابعة التعديلات في التقرير النهائي. مهمة المنسق مهمة رئيسية. وتلقى المؤسسات

التشجيع بشدة لإرسال مندوبين لورشة عمل للدراسة الذاتية التي تتبناها سنويًا اللجنة.

- تزويد أعضاء لجنة التوجيه والمسؤولين الرئيسيين بنسخ من كتيب الاعتماد، أو الأقسام وثيقة الصلة بذلك الموضوع.
- إقامة ما تقرر القوى واللجان القائمة بالمهمة أننا نحتاجه. فمهمتهم الأولى هي أن يصبحوا متآلفين بشدة مع كتيب الاعتماد والمستندات ذات العلاقة.
- تحديد الكيفية التي ستقوم بها المؤسسة التعليمية بتقييم فعاليتها لتأدية رسالتها، وما هي الأدلة التي تحتاجها لدعم الأحكام المؤسسية، وما هي البيانات التي تحتاج لجمعها.
- التأكيد على تشجيع العلاقات بين الجميع، وأيضًا أداء الجميع ، والوحدات المؤسسية: تشجيع تلاقي الأفكار. فالدراسة تحتاج لتقديم المؤسسة التعليمية كلها كاملة.
- تجنب محاولة طرح أسئلة للمستشارين الخارجيين لتقديم إجابات فضلًا عن الشؤون التي تهم المؤسسة التعليمية. وفي حالة استخدام مستشارين، فحاول أن تستفيد من خبرتهم من خلال تقديم اقتراحات للمؤسسة ومن خلال تحديد طرق يمكن اتباعها لتحديد اهتماماتها.
- تبني جدول محدد: يجب أن يكون هذا الجدول واقعيًا وأن يكون هناك تصميمًا على اتباعه والمحافظة عليه. حدد تاريخ للنشر لضمان توافر تقرير الدراسة الذاتية قبل تاريخ وصول لجنة التقييم بثمانية أسابيع على الأقل بحيث يمكن إرسال التقرير إلى مكتب اللجنة وللمقيمين قبل الزيارة بفترة تتراوح بين أربعة إلى ستة أسابيع. وعند تحديد تاريخ الانتهاء، يجب إعطاء مهلة شهر على الأقل للتعديلات النهائية والتكرار. ومن ثم يتجه العمل مرة أخرى للبداية، ويسمح بوجود الفترات الفاصلة الضرورية لكل مرحلة. ضع الجداول المنطقية. تذكر أن الدراسة الذاتية مهمة كبرى تشمل العديد من الأفراد. وأنه يجب أن تتعامل مع المراحل المختلفة لحياة المؤسسة التعليمية، ولكنها يجب أن تخوض فيما يتعلق بالعلاقات، مع التركيز أو توجيه جهد المؤسسة

التعليمية كله مع الأثر التعليمي الشامل وأيضًا كفاية كل منها لوحداتها.

- طبق نتائج الدراسة من خلال اتخاذ إجراء. فكر بطريقة جديدة، كما يجب إدخال أساليب جديدة، واقتراحات جديدة، ووحد كل هذا معًا أثناء العمل. ويجب على المؤسسة أن ترى أن كل مقترح له قناة يمكن الوصول إليها في التوجيه السليم وأن هذه المتابعة متسقة مع العمل. ربما تستطيع لجنة التوجيه أن تظل مفيدة في مرحلة ما بعد التقييم، وأيضًا، يتحمل بوضوح كل من الرئيس التنفيذي والعمداء ولجان هيئة التدريس مسؤولياتهم المستمرة.

لجنة التقييم

الوظيفة

وظيفة أعضاء لجنة التقييم أن يعملوا معًا كزملاء وأيضًا كنقاد يقدموا النقد البناء. والهدف من عملهم عمل تقرير تصدره اللجنة يفيد المؤسسة التعليمية ويفيد اللجنة التي سيكون عليها أن تأخذ قرار عن وضع الاعتماد في المؤسسة التعليمية.

إضفاء لمسات اللجنة

سيكون هناك لجنة للتقييم والتي ستتكون من عدد من المراجعين تبعًا لمواصفات المؤسسة التعليمية ومجال البرامج والخدمات. ويجب اختبار كل المجالات الرئيسية. ويتم تعيين المقيمين من أعضاء مؤسسات مناظرة. ويحدث في بعض الحالات أن يمثل المقيمون هيئات مناسبة ومؤسسات مناظرة من مناطق اعتماد أخرى.

يحصل كل المقيمين على برنامج تدريب كامل للمقيم تقدمه اللجنة ويرأس لجنة التقييم مقيم ذو خبرة. ويجب بذل العناية الكافية عند اختيار المقيمين لتجنب أي تعارض في المصالح سواء كان هذا التعارض حقيقيًا أو ملموسًا. ويتم إرسال قائمة لجنة التقييم إلى المؤسسة التعليمية قبل زيارة لجنة التقييم للمؤسسة بفترة تتراوح بين ستة إلى ثمانية أسابيع،

كما سيكون مطلوبًا من الرئيس التنفيذي إشعار مكتب الهيئة القائمة بالمهمة بأي شيء يتعلق بتكوين اللجنة.

التواريخ

يتم تحديد تواريخ لجنة التقييم من مكتب الهيئة القائمة بالمهمة بعد استشارة الرئيس التنفيذي للمؤسسة. ويتم استكمال هذا العمل عادة قبل الزيارة بعامين. ويبذل جهد كبير من أجل ترتيب التواريخ الأكثر مناسبة للمؤسسة، ومع ذلك سيكون من الضروري الوصول لحل وسط لترتيب التواريخ. ويجب عند تحديد التواريخ مراعاة أن يكون هناك وقت كافٍ لإعداد تقرير اللجنة حتى يتم إعداده لاجتماع الهيئة الصيفي أو الشتوي.

ويُتَّخذ قرار في إجراء المقابلات في الربيع في الاجتماع الصيفي للهيئة، وبالنسبة لزيارات التقييم في الخريف، فيتخذ فيها قرار في الاجتماع الشتوي للهيئة. يتم صياغة إجراء اللجنة كتابة في تقرير يُرسل إلى المؤسسة التعليمية خلال شهر بعد اجتماع الهيئة الذي يتخذ فيه الإجراء.

تقرير لجنة التقييم

سيكون واجبًا على كل مقيم أن يزود رئيس اللجنة بتقرير عن نطاق مسؤولية المقيم، وذلك في ختام زيارة التقييم في الحرم الجامعي.و يكون رئيس اللجنة مسؤولًا عن إعداد مسودة لتقرير التقييم بالنيابة عن اللجنة. يتم إرسال تقرير التقييم إلى الرئيس التنفيذي للمؤسسة من أجل مراجعته وتصحيح الأخطاء على أرض الواقع. ثم يقوم رئيس اللجنة بإنهاء تقرير لجنة التقييم وتسليمه إلى مكتب الهيئة. ويجب نسخ تقرير لجنة التقييم من نسختين وإرساله إلى الرئيس التنفيذي للمؤسسة وإلى أعضاء الهيئة على أن يكون ذلك قبل اجتماعات الصيف أو الشتاء.

لا يشمل تقرير اللجنة النهائي التوصيات السرية لتقييم اللجنة لاعتماد المؤسسة التعليمية، ولكن يكون هناك تواصل خاص مع الهيئة. يُعامل تقرير تقييم اللجنة بسرية تامة، ولا يحق للهيئة توزيع تقرير لجنة التقييم على أفراد أو منظمات بدون تفويض من

المؤسسة التعليمية. ويحق للرئيس التنفيذي للمؤسسة التعليق على تقرير لجنة التقييم وإرساله إلى هيئة التقييم لاتخاذ قرار فيه.

وتدعى المؤسسة التعليمية أيضًا لإرسال ممثلين لها يحضرون أمام الهيئة القائمة بالتقييم عند بحث الاعتماد. وبالرغم من أنه قد يوجد بعض نقاط الخلاف في جوانب التقرير، فإنه يجب استخدام التقرير من أجل تحسين المؤسسة التعليمية. ومن أجل تحقيق هذا الهدف، فيتوقع من الأمناء والإداريين وأعضاء هيئة التدريس أن يتعاملوا مع تقرير اللجنة ونتائجه بجدية. وتتوقع الهيئة القائمة بالتقييم من المؤسسة التعليمية أن تستخدم هذا التقرير بموضوعية. وعند إعداد الإعلانات العامة، يجب على المؤسسة التعليمية تجنب تقديم التقرير خارج السياق المُعد له، أو أن تقوم بعمل تقرير فقط عن الفقرات الإيجابية والفقرات غير الإيجابية.

المؤسسات المعتمدة حديثا

هذا والمؤسسات التي مُنحت الاعتماد المبدئي لم تُعتمد بعد ذلك لعدة سنوات. ويتوقع منهم أن يقدموا تقرير اللغة بسير العمل في السنة الثالثة بعد الاعتماد المبدئي وأن يقوموا بإجراء دراسة ذاتية شاملة وأن يستضيفوا لجنة تقييم في السنة الخامسة بعد السنة الأولى من الاعتماد المبدئي. في حالة إذا ما قررت الهيئة القائمة بالتقييم أن المؤسسة التعليمية ليست جاهزة بعد للعضوية، فقد تؤجل القرار وتعلقه على الحصول على تقارير أكثر عن الأمور الخاصة و/ أو زيارة لجنة صغيرة، أو قد تسحب الاعتماد المبدئي. وعند منح الاعتماد المبدئي من لجنة الشمال الغربي للكليات والجامعات، سيسري تاريخ الاعتماد بدءًا من تاريخ أول سبتمبر في السنة الأكاديمية التي اتخذت فيه الهيئة القرار. وكمثال للتوضيح ' إذا منحت الهيئة الاعتماد المبدئي في صيف 2004، فإن تاريخ سريان الاعتماد سيكون أول سبتمبر 2003.

تكرار تأكيد الاعتماد

لا يتم منح الأعضاء المستمرين الاعتماد الدائم أو الاعتماد لعدد محدد من السنوات.

فيجب إعادة تأكيد الاعتماد على فترات زمنية. فعلى كل مؤسسة أن تقوم بإعداد دراسة ذاتية وأن يتم زيارتها من قبل لجنة تقييم كل عشرة سنوات على الأقل. وبالإضافة إلى ذلك، فعلى كل معهد أن يقوم بإعداد تقرير داخلي وأن تتم زيارته بمندوب أو أكثر من هيئة الاعتماد على فترات زمنية تبلغ خمسة سنوات على أن تقع هذه الفترات بين زيارات لجنة التقييم كل عشرة سنوات.

وقد تطلب هيئة التقييم من المؤسسة التعليمية عند إعادة تأكيد الاعتماد أن تسلم تقارير إضافية في أوقات محددة أو تسليم تقارير إضافية واستقبال زيارة من لجنة تقييم صغيرة. وقد تطلب اللجنة أيضًا من مؤسسة أن تقوم بإجراء دراسة ذاتية كاملة وأن تستقبل لجنة تقييم شامل.

قرارات اللجنة على المؤسسات التعليمية

فور اتخاذ الهيئة قرار يتعلق بترشيح أو اعتماد مؤسسة، ستقوم الهيئة بإشعار مكتوب للمؤسسة التعليمية بالإجراء خلال شهر من تاريخ اتخاذ الإجراء.

وسيشمل إجراء الهيئة تجاه المؤسسات ما يلي:

- منح الترشيح أو الاعتماد المبدئي.
- استمرار الترشيح أو إعادة تأكيد الاعتماد.
- طلب تقرير بسير العمل و/ أو تقرير مؤقت مركز وزيارة.
- تأجيل إجراء الترشيح أو الاعتماد.
- إصدار أو استمرار التحذير.
- فرض أو استمرار فترة اختبار.
- إصدار أو الاستمرار في أمر بتوضيح الأسباب بإنهاء عملية الترشيح أو الاعتماد إذا لم تقدم المؤسسة التعليمية ما يثبت أحقيتها بالاعتماد للهيئة القائمة بالتقييم ويرضي مشاغل الهيئة أو يجيب على توجهاتها قبل تاريخ يتم تحديده.

- رفض الترشيح أو الاعتماد.
- إنهاء الترشيح أو الاعتماد.

وتنشر كل إجراءات الهيئة ما عدا الإجراء الخامس على موقع هيئة التقييم على الإنترنت، كما تنشر على دليل المؤسسات المعتمدة والتي سبق اعتمادها، كما تذكر في محاضر اجتماعات الهيئة التي أُتخذ فيها الإجراء. بالإضافة إلى ذلك، فقد تفرض الهيئة شروط على حالة الاعتماد أو الترشيح المستمر أو تطلب عمل تقارير إضافية أو إجراء زيارات للموقع.

إعادة طلب الاعتماد

يحق للمؤسسة التي لم يتم ترشيحها أو اعتمادها بشكل مبدئي أن تقوم مرة أخرى بتقديم طلب يتم دراسته حيث ستستغرق هذه الدراسة عامين على الأقل بعد تاريخ إجراء الهيئة برفض الترشيح أو الاعتماد المبدئي. ويحق للمؤسسة التي تم إنهاء ترشيحها أو اعتمادها أن تقوم مرة أخرى بتقديم طلب يتم دراسته حيث ستستغرق هذه الدراسة عامين على الأقل بعد تاريخ إجراء الهيئة بإنهاء الترشيح أو الاعتماد المبدئي.

مسؤوليات الهيئة في عملية الاعتماد

الاعتراف الوطني بهيئات وجمعيات الاعتماد

يتولى وزير التعليم الأمريكي نشر قائمة الهيئات وجمعيات الاعتماد المعترف بها، والتي سيحددها بنفسه كجهات موثوق بها فيما يخص نوعية التعليم الذي تقدمه المؤسسات والبرامج التعليمة، وذلك لتحديد مدى أحقية حكومة الولايات المتحدة الأمريكية للمساعدة من خلال تشريع يسن قانون بذلك. ومن ثم، تحصل أغلب المؤسسات على الحق في تمويلات فيدرالية من خلال وضع المرشح أو المعتمد من أحد هيئات الاعتماد المعترف بها من وزير التعليم بالإضافة إلى متطلبات الوفاء بالشروط الانتخابية.

فلا يوجد لدى هيئات الجمعيات الإقليمية وهيئات الاعتماد الوطنية المعترف بها من وزارة التعليم أي سلطة قانونية على المؤسسات أو البرامج التعليمية. فهم يعلنون عن معايير للجودة ويعطون العضوية للمؤسسات التي ينطبق عليها هذه المعايير.

العلاقة مع وزارة التعليم بالولايات المتحدة الأمريكية

أُدرجت لجنة الشمال الغربي للكليات والجامعات في عام 1952، وقام بإدراجها وزير التعليم الأمريكي كهيئة اعتماد معترف بها وطنيًا للمؤسسات التي تقدم برامج لا تقل مدتها عن سنة واحدة أكاديمية في مرحلة م ابعد الثانوية. وكان هناك إعادة تأكيد على الاعتراف بها في ديسمبر 2002 لمدة خمسة سنوات. وتقوم الهيئة بإشعار الوزارة بأي تغييرات في مجال أنشطتها.

وخلال مدة ثلاثين يوم عمل، تقوم الهيئة بإرسال الإشعار للنشر مع وزارة التعليم بالإجراء الذي تم اتخاذه تجاه المؤسسات. ومع ذلك، فهي تقوم على الفور بإرسال نسخ من خطابات الإجراء المؤسسي والذي يشمل الإجراء السلبي، والإدانة مع وقف العقوبة، وإبداء السبب.

تحافظ الهيئة على تواصلها مع وزارة التعليم والهيئات الفيدرالية الأخرى ، فهي تجيب على استفسارات وزارة التعليم فيما يتعلق بالأحقية المؤسسية للمشاركة في برامج قانون التعليم العالي، ويشمل ذلك الفقرة الرابعة، فعند استلام استفسار، ترفعه للمؤسسة للتعليق على مطالب الفقرة الرابعة فيما يتعلق بالغش والفساد، وتتبادل مع وزارة التعليم الأدلة الواضحة الممكنة للغش والفساد في الفقرة الرابعة. وتشعر الهيئة المؤسسة التعليمية في أي وقت بالجهة التي تزود بهذه المعلومات.

إجراءات هيئات الولايات وهيئات الاعتماد الأخرى

عند التفكير في منح ترشيح أو اعتماد مبدئي للمؤسسة، ستطلب الهيئة من المؤسسة التعليمية أن تقدم تقريرًا عن الإجراءات المتخذة من هيئات الاعتماد الأخرى التي:

- رفضت الوضع القانوني للمؤسسة.
- وضعت المؤسسة التعليمية في اختبار عام.
- سحبت الاعتماد أو الاعتماد المسبق من المؤسسة التعليمية.

ومن المتوقع أن تظل المؤسسة التعليمية الحاصلة على / أو المرشحة إلى الاعتماد في

وضع جيد مع هيئات الاعتماد المعترف بها الأخرى أو هيئات الاعتماد المخصصة التي تعتمد البرنامج الرئيسي للمؤسسة الذي تحصل به على الاعتماد أو مركز الاعتماد المسبق.

وفي حالة إذا ما قامت هيئة اعتماد أخرى معترف بها أو هيئة حكومية ما يلي:

- وضع المؤسسة التعليمية أو البرنامج الرئيسي المقدم من المؤسسة في وضع تجربة للعامة.
- إلغاء هذا الوضع، ستقوم المؤسسة التعليمية بعمل تقرير يُرفع إلى لجنة الشمال الغربي للكليات والجامعات، والتي ستقوم فورًا بمراجعة وضع حالة الاعتماد أو الترشيح التي منحتها من قبل للمؤسسة لتحديد إذا كان هناك سببًا لتغيير هذا الوضع.

ووفقًا للقرار 34 CFR 602.28، لن تقوم الهيئة بإعادة تأكيد ترشيح أو اعتماد مؤسسة في الفترة التي يكون لدى المؤسسة التعليمية:

- إجراء معلق أو نهائي من الهيئة بتعليق أو إلغاء أو سحب أو إنهاء السلطة القانونية للمؤسسة للتزويد بتعليم لمرحلة ما بعد الثانوية في الولاية.
- قرار من هيئة معترف بها برفض الاعتماد أو الاعتماد المسبق.
- إجراء معلق أو نهائي من هيئة اعتماد معترف بها بتعليق أو إلغاء أو سحب أو انتهاء اعتماد المؤسسة التعليمية أو اعتمادها بشكل مسبق.
- اختبار أو حالة الوضع المعادل المفروض من الهيئة المعترف بها.

ومن أجل الالتزام بهذه المبادئ، والتعاون مع هيئات الاعتماد الأخرى المعترف بها والهيئات الحكومية، فإن الهيئة ستشارك بصورة روتينية مثل هذه الهيئات الأخرى حالة وضع الاعتماد أو الترشيح لكل المؤسسات المعتمدة والمرشحة التي لديها.

إجراءات هيئات الولايات وهيئات الاعتماد الأخرى

من خلال برنامج حفظ السجلات، تقوم الهيئة بحفظ السجلات الرسمية للإجراءات التي تتخذها الهيئة تجاه المؤسسات. وتحتفظ أيضًا بنسخ من التقارير والمواد

المؤسسية، ونسخ من تقارير التقييم التي شكلت أساس هذه الإجراءات. وتشمل هذه المواد عمليات الترشيح، وتقارير الدراسة الذاتية الشاملة، وتقارير التقييم، والتقارير المؤقتة المركزة، وتقارير التقييم خلال خمس سنوات منتظمة. ويتم حفظ هذه المستندات من خلال دورتان متكاملتان للتقييم.

معايير ودليل الدراسة الذاتية

المعايير واستخدامها في الدراسة الذاتية

هيكل المعايير

تعرف كل واحدة من المعايير التسعة بالرقم والاسم. ومجال كل معيار مذكور في العناصر القياسية.

كل عنصر قياسي مصحوب بجملة تمثل ما يهدف له العنصر القياسي بشكل عام. وهناك تعريف آخر للعناصر القياسية مذكور في شكل مؤشرات قياسية مرقمة. وتتبع سياسات الاعتماد ذات العلاقة عدة معايير. وتعتبر هذه السياسات جزء من المعيار، والمقصود أن تضيف تعريف آخر للمعيار. ويمثل اتباع كل معيار والسياسات ذو العلاقة قسم يعرف دعم المستندات للمعيار. والهدف من دعم المستندات التزويد بالأدلة بطريقة يلتقي فيها كل معيار مع عناصره. ويزود الدليل بدوره بمعنى أكبر لسرد وتحليل الدراسة الذاتية.

وقد قامت اللجنة بتعريف ثلاثة أنواع من المستندات وهي:

- *مستندات مطلوبة*: وهي مستندات أو معلومات مدفونة في متن تقارير الدراسة الذاتية، ومذكورة في الملاحق، أو مشمولة في مواد الدراسة الذاتية المرسلة إلى مكتب الهيئة.
- *معروضات مطلوبة*: وهي مستندات أو معلومات يتم تلخيصها في التقرير الذاتي، ويتم التزويد بها في الملاحق، وتشمل مواد الدراسة الذاتية المرسلة إلى مكتب الهيئة، أو المتوافرة في الغرفة في الحرم الجامعي والتي تم التزويد بها للجنة التقييم.

- *المواد المقترحة*: مستندات أو معلومات تم التوصية بها للمؤسسة لتأخذها في الاعتبار في مستندات الدراسة الذاتية. ويجب أن تتوافر في الغرفة في الحرم الجامعي لتكون متاحة للجنة التقييم.

الدراسة الذاتية، ودعم المستندات، وسياسات الاعتماد

متوقع من المؤسسة التعليمية عند إعداد تقرير الدراسة الذاتية والزيارة أن تبرهن أن المؤسسة التعليمية تلبي كل معيار، وكل عنصر من متطلبات الجدارة ومعايير الاعتماد والسياسات ذات العلاقة التي تضعها اللجنة، والسياسات المطبقة الأخرى.

ويجب أن يكون مستند الدراسة الذاتية موجزًا ، ومدروسًا بعمق، ويتسم بالتحليلية، وأن يشمل تقييم نقاط القوة والضعف في المؤسسة التعليمية والإنجازات المحققة المتعلقة بكل معيار.

المعيار الأول: الرسالة والأهداف المؤسسية، التخطيط والفاعلية

الرسالة والأهداف

تعرف رسالة المؤسسة التعليمية وأهدافها بمن هي المؤسسة التعليمية، ويشمل هذا التعريف الأنشطة التعليمية، الطلاب، ودورها في مجتمع التعليم العالي. ويتم إجراء التقييم من خلال تجديد المؤسسة التعليمية لرسالتها وأهدافها.

ويقوم هذا التقييم بتحديد مدى النطاق الذي تتسق فيه الرسالة وتحقيق الأهداف مع متطلبات جدارة المؤسسة التعليمية ومعايير الاعتماد.

- رسالة وأهداف المؤسسة التعليمية المنبثقة من/ أو التي تفهم بشكل كبير من قبل مجتمع الحرم الجامعي والتي يتبناها مجلس الإدارة، ويتم فحصها من فترة إلى أخرى.
- الرسالة التي يتبناها مجلس الإدارة والتي تظهر في نشرات مؤسسية مناسبة بما في ذلك الدليل.
- توثيق سير العمل وفقًا لرسالة وأهداف المؤسسة التعليمية ونشره للعامة.

- الأهداف المحددة والمتسقة مع رسالة المؤسسة التعليمية ومصادرها الإنسانية والمادية والمالية.
- أن تعطي رسالة وأهداف المؤسسة التعليمية التوجيه لكل أنشطتها التعليمية، ولسياسات التسجيل، واختيار هيئة التدريس، وتوزيع الموارد، والتخطيط.
- أن تتسق الخدمة العامة مع رسالة المؤسسة التعليمية وأهدافها التعليمية.
- أن تراجع المؤسسة التعليمية مع اللجنة التغيرات المتوقعة والتي قد تغير رسالتها، واستقلالها، وملكيتها، أو مكان المراقبة، أو العزم على إعطاء درجة لمستوى أعلى يشمله الاعتماد الحالي، أو أي تغييرات وفقًا للسياسة أ-2 التغيير الموضوعي.

التخطيط والفاعلية

تشارك المؤسسة التعليمية في التخطيط المستمر لتحقيق رسالتها وأهدافها. وتقوم أيضًا بتقييم مدى جدوى الطرق المتبعة، وما هي الطرق المتبعة، وهي تنجز رسالتها وأهدافها، وتستخدم النتائج بشكل واسع، كما تستخدم التخطيط والتقييم المستمر.

وتقوم المؤسسة التعليمية أثناء عملية التخطيط بطرح الأسئلة، والبحث عن الإجابات، وتحليل نفسها، وتعديل أهدافها، وسياساتها، وإجراءاتها، وتوزيع مواردها.

- تحدد المؤسسة بوضوح عمليات التقييم والتخطيط التي لديها. وهي تطور وتطبق الإجراءات لتقييم النطاق الذي تتحقق أهداف المؤسسة التعليمية من خلاله.
- تشارك المؤسسة التعليمية في التخطيط المنهجي لتقييم أنشطتها ، والتي تشمل التدريس، والبحث، والخدمات العامة التي تتسق مع الرسالة والأهداف المؤسسية.
- تعتبر عملية التخطيط نوع من المشاركة، وتشمل الأفراد المناسبين للمؤسسة التعليمية مثل أعضاء مجلس الإدارة، والإداريين، وأعضاء هيئة التدريس، والموظفين، والطلاب، والأطراف المعنية الأخرى.
- تستخدم المؤسسة التعليمية نتائج أنشطة تقييمها المنهجي وعمليات التخطيط المستمر للتأثير على توزيع الموارد ولتحسين برامجها التعليمية، وأنشطتها وخدماتها المؤسسية.

- تقوم المؤسسة التعليمية بدمج عمليات التقييم والتخطيط لتحديد الأولويات المؤسسية للتحسين.
- تقوم المؤسسة التعليمية بالتزويد بالموارد الضرورية للتقييم الفعال وعمليات التخطيط.
- يُدمج بحث المؤسسة التعليمية مع التقييم والتخطيط المؤسسي.
- تقوم المؤسسة التعليمية بالمراجعة النظامية لجهود البحث المؤسسي، وعمليات التقييم، وأنشطة التخطيط لديها لتوثيق مدى فعاليتهم.
- تستخدم المؤسسة التعليمية المعلومات من عمليات التخطيط والتقييم لديها لتوصيل الأدلة التي تثبت الفاعلية المؤسسية للعامة.

دعم المستندات للمعيار الأول

المستندات المطلوبة:

- بيان رسمي بالرسالة المؤسسية: ويشير هذا البيان إلى الكيفية والوقت الذي تم بهما تطويره، واعتماده، والتواصل مع أفراد المؤسسة الأخرى.
- تقديم الدليل على تحليل وتقدير النتائج المؤسسية. وقد تشمل الأمثلة:
  - الأهداف السنوية والتقييم السنوي للنجاح في تحقيق الإنجازات،
  - دراسات الخريجين والطلاب السابقين،
  - دراسات تتعلق بفاعلية البرامج وخريجيهم،
  - دراسات تشير إلى درجة النجاح في وضع الخريجين،
  - مقارنات قبل وبعد الاختبار لمعرفة، ومهارات، وقدرات الطالب.
  - عمل دراسات مسحية لقياس رضا الطلاب، والخريجين، والموظفين.
- العروض المطلوبة: الخطط المؤسسية على المدى القصير والمدى البعيد (الاستراتيجية) بما في ذلك الخطط الرئيسية للنظام.
- المواد المقترحة: دراسات التخطيط، والتسجيلات في الخمسة سنوات الأخيرة،

وتوقعات التسجيل، والبرنامج، والأفراد الذين بحاجة إلى تحليل، وخطط تطوير التمويل، ونتائج البحث المؤسسي الأخرى .

المعيار الثاني: البرنامج التعليمي وفاعليته

متطلبات عامة

تقدم المؤسسة التعليمية برامج على مستوى العلاقة الكلية والتي تظهر الذروة في تحديد كفاءات الطالب وتؤدي إلى الحصول على درجات أو شهادات في مجالات معترف بها للدراسة. فتحقيق برامج ذات جودة عالية والحفاظ عليها هو المسؤولية الأولى التي تقع على عاتق مؤسسة الاعتماد، ومن ثم، يمثل تقييم البرامج التعليمية وتحسنها المستمر نوع من المسؤولية المستمرة.

وحيث أن الظروف والاحتياجات تتغير، فإن المؤسسة تعيد باستمرار تعريف نفسها للعناصر التي تنتج في البرامج التعليمية ذات الجدوى العالية.

- تبرهن المؤسسة التعليمية على التزامها بمعايير عالية للتدريس والتعلم من خلال التزويد بموارد بشرية، ومادية، ومالية كافية لدعم برامجها التعليمية ولتسهيل تحقيق أهداف الطالب من البرنامج عند تقديمها وكيفية تقديمها.
- تشمل أهداف البرامج التعليمية للمؤسسة التعليمية عند تقديمها، وكيفية تقديمها، السياسات والطرق التعليمية، ونظم التسلم، والتي تتفق مع رسالة المؤسسة التعليمية. ويتم تطويرهم، واعتمادهم، وتقييمهم من حين لآخر بموجب السياسات والإجراءات التعليمية من خلال طريقة محددة واضحة.
- تزود المؤسسة التعليمية بالدليل على أن الطلاب مسجلين في البرنامج المقدم في جدول زمني مسجل أو مختصر يبرهن على إتقان أهداف البرنامج وأهداف الدورة الدراسية.
- تبرهن برامج الدرجة والشهادة على وجود تصميم متماسك، وتوصف بأنها لديها القدرة على الاتساع، والعمق، وتسلسل الدورات، وتوليفة التعلم، وتقييم نتائج التعلم، وتتطلب استخدام المكتبة والمعلومات الأخرى.

- تستخدم المؤسسة التعليمية مسميات تتسق مع محتوى البرنامج. ونجد أنه في كل مجال للدراسة أو البرنامج الفني أن أهداف الدرجة موضحة جيدًا: وأن المحتوى يتم تغطيته، وأنه يتم الحصول على كل من المهارات الفكرية، والقدرات الإبداعية، وطرق الاستفسار، وأنه أيضًا يتم إتقان كفاءات إعداد المهنة.
- تكون المؤسسة التعليمية قادرة على تحقيق الموازنة بين خبرات التعلم مع الفصل الدراسي أو في الربع في نظام الساعات المعتمدة باستخدام تطبيقات مألوفة لمؤسسات التعليم العالي، وقادرة أيضًا على تبرير أسباب طول برامجها مقارنة مع برامج مماثلة موجودة في المؤسسات التعليمية المعتمدة للتعليم العالي، وتبرير أي دروس خاصة بالبرنامج فيما يتعلق بتكاليف البرنامج، وطول البرنامج، وأهداف البرنامج.
- تكون المسؤولية عن التصميم، والموافقة على تطبيق المقررات الدراسية منوط بها في الهيئات التعليمية مع إرساء قنوات للاتصال والمراقبة. وتملك هيئة التدريس دورًا محوريًا، كما أنها تتحمل المسؤولية في التصميم، وتكامل العمل، وتطبيقهم المنهجي الدراسي.
- تضمن هيئة التدريس بالشراكة مع اختصاصي المكتبات والمعلومات أن استخدام المكتبة ومصادر المعلومات يتكامل مع عملية التعلم.
- يتم التخطيط للمنهج الدراسي للمؤسسة التعليمية لكل من طريقة التعليم الأمثل والجدول الذي يمكن تنفيذه.
- يتم منح الاعتماد للتعلم التجريبي فقط وفقًا للسياسة 23 للرصيد للتعلم التجريبي.
- يكون هناك مراجعة دورية ونظامية لكل من السياسات، والنظم، والإجراءات الخاصة بالإضافات والإلغاءات للدورات أو البرامج.
- في حالة إقصاء برنامج أو وجود تغيير واضح في المتطلبات، فستحتاج السياسة المؤسسية ترتيبات مناسبة، والتي يتم عملها للطلاب المسجلين لاستكمال برنامجهم في الوقت المحدد وبأقل حد من التعطيل.

التخطيط للبرنامج التعليمي وتقييمه

يكون تخطيط البرنامج التعليمي اعتماد على تقييم منتظم ومستمر للبرامج في ضوء احتياجات الأنظمة، والمجالات أو المهن التي تقوم البرامج بإعداد الطلاب لها، ومجموعات الأفراد الآخرين من المؤسسة التعليمية.

- يتم تعريف عمليات المؤسسة التعليمية بوضوح من أجل تقييم برامجها التعليمية، وتجميع كل العروض التي لديها، والتي يتم إجرائها بانتظام، وتُدمج كلها في خطة التخطيط والتقييم. وتكون هذه العمليات متسقة مع خطة تقييم المؤسسة وفقًا للمطلوب من قبل السياسة 2-2 التقييم التعليمي. وبينما يشارك رؤساء الأقسام في العملية، ولكن سيكون هناك دور محوريّ لهيئة التدريس في تخطيط وتقييم البرامج التعليمية.
- تحدد المؤسسة التعليمية وتنشر نتائج التعليم المتوقعة لكل درجة وشهادة تحتويها البرامج. ومن خلال التقييم المنتظم والنظامي، تبرهن المؤسسة التعليمية أن الطلاب الذين يستكملون برامجهم في أي مكان وبأي وسيلة قد حققوا هذه النتائج.
- تقدم المؤسسة التعليمية الدليل أو الإثبات على أن أنشطة التقييم تؤدي إلى تحسُّن في عملية التدريس والتعلم.

برنامج المرحلة الجامعية الأولى

يصمم لجعل الطلاب يتعرضون وبطريقة متماسكة وواضحة للمجالات الواسعة من المعرفة.

وتشجع اللجنة لبناء ثلاثي للبكالوريا وبرامج درجة أكاديمية لتحويل المنتسبين على:

- يتطلب التعليم العام طلاب يتقنون كفاءات التعلم المستقل ولتطوير معرفة المجالات الأساسية للمعرفة.
- يتطلب التخصص في الدراسة طلاب يحققون قاعدة معرفية في مجال متخصص للتركيز فيه.

- تقدم المقررات الاختيارية الفرصة للطلاب لمتابعة اهتماماتهم الفكرية الأخرى.

والبرنامج التعليمي ككل قائم على أساس منطقي واضح مع العناصر المكونة المصممة لتعرض هذا الأساس المنطقي. ويمكن وصف برامج الدرجة والشهادة بالوضوح والنظام المميزين في نموذج المقرر الظاهر في النشرات الرسمية والمسجل في سجلات الطالب الرسمية للبرامج الفعلية التي يسعون إليها.

وتتضمن برامج البكالوريا أو برامج الشهادة الجامعية جوهر مادي للتعليم العام مع نتائج محددة وتتطلب كفاءة في:

- الاتصال المكتوب والشفوي.
- المنطق الكمي.
- التحليل الدقيق والتفكير المنطقي.
- معرفة كيفية قراءة وكتابة الخطاب أو التكنولوجيا المناسبة لبرنامج الدراسة.

وبرامج الشهادة الجامعية مصممة لإعداد الطلاب لوظائف في مجالات مهنية وفنية، وللتحويل إلى مؤسسة تعليمية عليا. ويجب تحديد المتطلبات التعليمية لهذه الدرجات بعناية من أجل تحقيق الأهداف الخاصة بها.

وبرامج الدراسة التي تطبق لهذا الهدف أو الشهادات الجامعية التي يتم منحها، أو البرامج لمدة سنة أو أكثر التي تمنح من أجلها الشهادات تحتوي على كيان معترف به للتعليم في ثلاث مجالات ترتبط بالبرنامج، وهي:

- الاتصالات.
- الحوسبة.
- العلاقات الإنسانية الموصوفة في المتطلبات العامة في التعليم العام.

متطلبات التعليم ذات العلاقة

- تطلب المؤسسة التعليمية في كل برامجها لمنح الدرجة والبكالوريا مكون من التعليم العام و/ أو التعليم ذو العلاقة المنشور في دليلها العام بطريقة واضحة وكاملة.
- يعتمد مكون التعليم العام لبرامج الدرجة على الأساس المنطقي الموضح بالتفصيل والمنشور بوضوح بمصطلحات واضحة وكاملة في الدليل. فهو يزود بالمعايير التي يتم من خلالها تقييم انتشار كل دورة دراسية إلى مكون التعليم العام.
- تشمل عروض برنامج التعليم العام الإنسانيات، والفنون الجميلة، والعلوم الطبيعية، والرياضيات، والعلوم الاجتماعية. وقد يشمل البرنامج أيضًا دورات مجالها العلاقات المتبادلة بين هذه المجالات الرئيسية للدراسة.
- يتم ذكر سياسات المؤسسة التعليمية لتحويل وقبول التصديقات على دورات أخرى بالتفصيل وبوضوح. وعند قبول تصديقات بشهادات أخرى لتحقيق متطلبات الدرجة، فعلى المؤسسة التعليمية أن تضمّن أنه يمكن مقارنة الدورات بنفس مقرراتها. وحيثما يتم وضع طرق التحويل، فتُبذل الجهود لتقديم اتفاقيات تفصيلية.
- تقوم المؤسسة التعليمية بتصميم برامج استشارية أكاديمية فعالة والمحافظة عليها لمواجهة احتياجات الطالب للمعلومات والمشورة، وعليها أن تخطر هيئة التدريس بالأفراد الآخرين المسؤولين عن تقديم المشورة الذين تقوم بإعدادهم.
- حين يكون العمل الإصلاحي أو التطويري مطلوبًا لدخول المؤسسة التعليمية أو أي من برامجها، فإنه سيكون هناك سياسات واضحة تحكم الإجراءات المتبعة، وتشمل بعض الأمور مثل القدرة على الإفادة، ومدى الحمل المسموح به للطالب، ومنح التصديق. وعند التصديق على هذه الدورات، يتم إخطار الطلاب بسياسة المؤسسة التعليمية التي تطبق لمنح أو عدم منح التصديقات على الدرجة.
- تكون هيئة التدريس بالمؤسسة التعليمية كافية للمستويات التعليمية المقدمة، وتضم هيئة تدريس تعمل دوام كامل وتمثل كل مجال تقدم فيه عمل أساسي.
- في محاولة لتحقيق نجاح إضافي فيما يتعلق بتحقيق أهداف الطالب، تطلب لجنة الشمال

الغربي للكليات والجامعات من هذه المؤسسات التعليمية أن تقدم برامج مهنية وطيفية قبل مرحلة البكالوريا لتتبع معدلات اختبار ترخيص الولاية، كما هو مطبق، ومعدلات تحديد مستوى الوظيفة.

برنامج الدراسات العليا

برنامج الدراسات العليا قائم على مجموعة من الخبرات الأكاديمية المتقدمة، وتأتي بعد مستوى البكالوريا، والتي يجب استكمالها بشكل مرضي لضمان منح درجة للخريج مثل درجة الماجستير أو الدكتوراه. ويمكن تصنيف برامج درجة الدراسات العليا بشكل عام في فئتين: الفئة الأولى هي التي تعد الطلاب بشكل رئيسي كدارسين وباحثين، أما الثانية فهي التي تعد الطلاب للعمل في مهنة. يهدف برنامج درجة الطالب الموجه إلى – البحث في تطوير الدارسين – وبالتالي، الطلاب أصحاب المهارات الضرورية للاكتشاف، أو للحصول على تنظيم ونشر معرفة جديدة.

وتهدف درجة الخريج المهنية إلى تطوير كفاءات الطلاب في قدرتهم على التفسير، والتنظيم، وتوصيل المعرفة وعلى تطوير المهارات التحليلية ومهارات الأداء التي يحتاجونها لإجراء وتقديم ممارسة المهنة.

- تكون مستوى وطبيعة برامج درجة الخريج متسقة مع رسالة وأهداف المؤسسة التعليمية.
- يتم توجيه برامج الدراسة على مستوى الخريج من خلال أهداف تعليمية معرفة جيدًا ومناسبة تختلف عن برامج الطلاب الذين لم يتخرجوا من حيث تطلبها لعمق أكبر للدراسة وطلبات متزايدة عن القدرات الفكرية والإبداعية للطالب.
- عند تقديم درجة الدكتوراه، تضمن المؤسسة التعليمية أن مستوى التوقعات، والمقررات الدراسية، والمصادر التي توافرت أكبر من مستوى البرامج المزود بها في البكالوريا والماجستير.

هيئة التدريس في الدراسات العليا / الخريجين والمصادر ذو العلاقة

يمثل تعيين هيئة تدريس متميزة في المنح، والتدريس، والبحث، والحفاظ عليها ضرورة لتعليم الخريج. وللتزويد بمستوى مقبول من التعليم للطالب الخريج، فإن هيئة التدريس ستكون مسئولة عن الالتزام الأساسي بتعليم الخريجين المشمولة في مواكبة، وتقديم الحدود، والمعرفة.

وتتطلب برامج الدراسات العليا الناجحة التزام مؤسسي مادي بالمصادر لهيئة التدريس، والمساحة، والمعدات، والمعامل، والمكتبة، ومصادر المعلومات.

- تقوم المؤسسة التعليمية بتقديم الدليل على أنها وفرت لبرامج الدراسات العليا المصادر المطلوبة لهيئة التدريس، والخدمات، والمعدات، والمعامل، والمكتبة، ومصادر المعلومات حيثما تكون برامج الدراسات العليا معروضة ومهما كانت طريقة تسليمها.
- توضح المؤسسة التعليمية دائمًا التزامها المستمر بالمصادر لبدء برنامج خريج يواكب اتساع نطاق المعرفة والتكنولوجيا.
- يكون لدى المؤسسات التعليمية التي تقدم درجات علمية للخريجين هيئة تدريس تعمل دوام كامل في مجالات تناسب الدرجة التي مُنحت، وتملك الهيئة النشاط الرئيسي الذي تختص فيه المؤسسة. وترتبط هذه الهيئة بالتدريب والبحث للأنظمة التي تقوم فيها بالتدريس والإشراف على البحث.
- تكون هيئة التدريس كافية من حيث العدد والتنوع الكافي مع الأنظمة بحيث تقدم بفاعلية التدريس، والاستشارة، والمنحة الدراسة، و/ أو النشاط الإبداعي، وأيضًا المشاركة بشكل مناسب في تطوير المقرر السياسي، وتطوير المنهج، والتقييم، والتخطيط المؤسسي والتطوير. وتتطلب برامج الدراسات العليا الصغيرة عادة مشاركة هيئة التدريس دوام كامل، وأن تشمل مسؤولياتها الالتزام الرئيسي بتعليم الخريج.
- عند تسليم برامج خارج الحرم الجامعي، فإن هيئة تدريس تعمل دوام كامل وسيكون لديها التزام أساسي لتعليم الخريج والتواجد المادي، والمشـاركة في التخطيط، والتسليم، وتقييم البرامج.

- يجب أن يكون لدى المؤسسة التعليمية التي تمنح درجة الدكتوراه هيئة تدريس تعمل بنظام الدوام الكامل تقوم بنشاطها في تعليم الدراسات العليا في حرمها الجامعي الرئيسي وخارج الحرم الجامعي في الأماكن التي تمنح درجة الدكتوراه.

سجلات الخريج والشهادات الأكاديمية

تضمن سياسات قبول الدراسات العليا والاحتفاظ بهم أن مؤهلات الطالب وخبراته متفقة مع رسالة المؤسسة وأهدافها.

وتكون هيئة تدريس برامج الدراسات العليا مشمولة في معايير محددة للقبول، ومعادلة شهادة الخريج، ومتطلبات التخرج.

- تتسق سياسات ونظم القبول في برنامج الدراسات العليا مع برامج الدراسات العليا المقدمة من المؤسسة التعليمية وتدعمها. ويتم نشر هذه السياسات والنظم وجعلها متوافرة للطلاب المسجلين والمحتمل تسجيلهم.
- يكون قبول الطلاب في جميع برامج الخريجين قائمًا على أساس المعلومات المسلمة مع الطلب الرسمي مثل النسخ التي يقدمها الطلاب والدراسات العليا، والتقارير الرسمية على الاختبارات المعترف بها على المستوى الوطني، والتقييمات التي يقدمها المتخصصون في المجال أو أي إجراءات تقييم لرقابة هيئة التدريس.
- يكون تدريس هيئة التدريس لبرامج الخريجين مشمولًا في وضع معايير القبول العامة لدراسة الدراسات العليا وأيضًا معايير القبول لبرامج الدراسات العليا المحددة.
- يتم تحديد متطلبات التخرج للدرجات المقدمة من المؤسسة التعليمية من هيئة التدريس التي تقوم بالتدريس في برامج الدراسات العليا المقدمة. وكحد أدنى، تشمل السياسات التي تحكم متطلبات التخرج:
  - فترة الوقت المحددة التي يتم فيها استكمال الدرجة.
  - عدد الساعات المعتمدة التي يجب استكمالها في المؤسسة التعليمة التي تمنح الدرجة، والتي من الطبيعي أن تمثل ثلثي الساعات المطلوبة للحصول على الدرجة على الأقل.

- الحد الأدنى من عدد الاعتمادات على مستوى الدراسات العليا، ومن الطبيعي ألا يقل عن 50٪ من المطلوب للدرجة.
- بالنسبة لدرجة الماجستير، على الأقل سنة أكاديمية واحدة من الدراسة لعدد ساعات كاملة أو ما يعادلها مع الدراسة لعدد 24 فصل دراسي أو 36 ربع ساعات.
- عدد الساعات المعتمدة المقبولة التي يجب اكتسابها للحصول على الدرجة العلمية.
- الحد الأدنى لمتوسط نقاط الدرجة لمعيار الأداء أو القبول الطبيعي (B) أو ما يعادله.
- أنواع التأهيل واختبارات الخروج التي يجب على المرشح اجتيازها.
- متطلبات الكفاءة التي يجب أن يفي بها المرشح.
- مطلب البحث، والأطروحة، والكتابة، أو البحث الذي يجب أن يفي به المرشح.

- يتم تقييم تحويل اعتماد الخريج من قبل فريق هيئة التدريس على أساس السياسات التي تم وضعها من قبل هيئة التدريس التي تشمل مسؤولياتها الالتزام الأساسي بالتعليم العالي للخريج، أو بكيان يمثل هيئة التدريس المسؤولة عن برنامج منح الدرجة في المؤسسة التعليمية المستلمة. سيكون كم تحويل الاعتماد الممنوح محدودًا بعمر الطالب، والمؤسسة التعليمية التي تم التحويل منها، ومدى ملائمة الاعتماد المكتسب للدرجة العلمية التي يسعى إليها.
- من الممكن أن يمنح طالب الدراسات العليا تدريبات، وخبرات ميدانية، وتدريبات إكلينيكية تمثل جزء متكامل لبرنامج منح درجة للخريج. واتساقًا مع السياسة 2-3 اعتماد التعلم التجريبي المسبق، فإنه لن يتم منح الاعتماد للتعلم التجريبي الذي يسبق حصول الطالب على الثانوية العامة في برنامج درجة الخريج. وما لم يقوم مستشار هيئة التدريس للطالب الخريج بهيكلة الخبرة التعليمية الحالية ومتابعة وتقييم التعلم ونتائجه، فلن يتم منح خريج خبرات تعلم حالية خارج برنامج الدراسات العليا الرسمية للطالب.

التعليم المستمر وأنشطة التعلم المتخصصة

تتطلب الطبيعة المتغيرة للمتطلبات المطلوبة من الأفراد في مجتمعنا الحالي من العديد منهم أن يشاركوا في تعلم يستمر مدى الحياة. فنجد أن العديد من مؤسسات التعليم العالي أدمجت في رسالاتها مكون للتوسع والخدمة العامة من أجل توفير فرص تعلم تستمر مدى الحياة.

يُشار لهذه الفرص على أنها تعليم مستمر، وتنمية مهنية، وتعليم ممتد، والتوعية، والبرامج المتخصصة، وبرامج الخدمة العامة وخدمة المجتمع.

وقد تكون هذه البرامج لكل من طلاب المرحلة الجامعية الأولى أو مرحلة الدراسات العليا معتمدة أو غير معتمدة، والتي قد يتم تقديمها داخل وخارج الحرم الجامعي، وقد تُقدم من خلال مجموعة مختلفة من الأشكال التعليمية.

وتنطبق فقرات هذا المعيار على:

- برامج ودورات الاعتماد التي تقام خارج الحرم الجامعي، والتي تشمل البرامج التي تقام في الفروع، ومراكز الامتداد، أو عبر مواقع القمر الصناعي، وبرامج الدرجة الخارجية، وبرامج القاعدة العسكرية.
- برامج استكمال الدرجة.
- دورات التعلم عن بُعد والدورات التي يتم تدريسها حصريًا داخل وخارج الحرم الجامعي من خلال نظم تسليم خاصة، مثل التعليم القائم على الحاسب الآلي، والمراسلات، والتلفاز، والفيديو، أو الكاسيت، أو من خلال وسائل إلكترونية متاحة.
- تطبيقات تزود باعتماد التعلم التجريبي المسبق.
- برامج السفر / الدراسة والدراسة بالخارج.
- الدورات المعتمدة من المؤسسة التعليمية والتي يتم تقديمها في المدارس الثانوية للدرجة الأكاديمية بالكلية أو الجامعة.

- برامج ودورات خدمة المجتمع غير المعتمدة، وتشمل البرامج التي تقدمها وحدات التعليم المستمر (CEU).
- دورات إعادة الترخيص، والبرامج الداخلية، وبرامج الاعتماد.
- الاختبار، والتقييم، وإجراءات الاختبار لمنح درجات الاعتماد.
- ورش العمل، والندوات، والدورات القصيرة، والمؤتمرات، والمعاهد، والبرامج المسائية وبرامج الصيف الخاصة.

البرامج خارج الحرم الجامعي والبرامج المتخصصة التي تزود باعتماد أكاديمي

يتسق التعليم المستمر وأنشطة التعلم الخاصة، والدورات المقدمة للاعتماد مع الرسالة والأهداف التعليمية للمؤسسة التعليمية. وتمثل مثل هذه الأنشطة أجزاء متكاملة مع المؤسسات وتحافظ على نفس المعايير الأكاديمية التي تقدمها البرامج والدورات بانتظام. وتحافظ المؤسسة التعليمية على مسؤوليتها المباشرة والتي تتحملها بمفردها عن النوعية الأكاديمية لكل جوانب جميع البرامج والدورات من خلال إدارة وإشراف هيئة التدريس والإداريين المؤسسين.

مصادر كافية للحفاظ على البرامج عالية الجودة تتأكد كما يلي:

- تقدم المؤسسة التعليمية الدليل على أن جميع برامج التعليم المستمر خارج الحرم الجامعي، والبرامج الخاصة تتفق مع رسالة وأهداف المؤسسة التعليمية المصممة، والمعتمدة، والتي يتم إدارتها، ويتم تقييمها على فترات زمنية وفقًا للإجراءات المؤسسية التي تم وضعها.
- تتحمل المؤسسة التعليمية بمفردها مسؤولية العناصر الأكاديمية والمالية للبرامج التعليمية التي تقدمها. وتتفق المؤسسة التعليمية مع السياسة A-6 العلاقة التعاقدية مع المنظمات لا يتم اعتمادها إقليميًا
- هيئة تدريس تعمل دوام كامل وتمثل نظم ومجالات العمل المناسبة المشمولة في تخطيط وتقييم التعليم المستمر بالمؤسسة التعليمية وأنشطة التعلم الخاصة.

- مسؤولية الإدارة عن تعريف التعليم المستمر وأنشطة التعلم الخاصة بوضوح، وكمكون تنظيمي مكمل لتنظيم المؤسسة التعليمية.
- تزود البرامج والمقررات المقدمة من خلال وسائط إلكترونية أو أي نظم إرسال أخرى تعمل عن بُعد مصادر التعلم المناسبة وتكفل الوقت الكافي للطلاب ليتفاعلوا مع هيئة التدريس.
- يوجد هيكل عادل للمصروفات وسياسة لإمكانية استردادها.
- يكون منح الاعتماد لمقررات التعليم المستمر وأنشطة التعلم الخاصة قائمًا على السياسة المؤسسية، ومتسقًا من خلال المؤسسة التعليمية، ويطبق في أي مكان، وبأي كيفية. ويتم الحفاظ على معيار ربع ساعة من الاعتماد لـ 30 ساعة أو ساعة فصل دراسي من الاعتماد لـ 45 ساعة من شمول الطالب في البرامج والدورات التعليمية.
- يتم اعتماد التعليم المستمر، وأنشطة التعلم الخاص، والبرامج، أو المقررات المقدمة للاعتماد مقدمًا من الهيئة المؤسسية المعنية والمتابعة من خلال الإجراءات التي يتم وضعها.
- يتم تقديم الاعتماد للتعلم التجريبي المسبق فقط على مستوى الطلاب غير الخريجين ووفقًا للسياسة 2-3 اعتماد التعلم التجريبي المسبق.
- تقوم المؤسسة التعليمية التي تقدم درجة علمية خارجية، أو برنامج استكمال الحصول على الدرجة، أو درجة خاصة بتقديم توضيح تفصيلي للسياسات والإجراءات التي تتعلق بقبول الطلاب في البرنامج، وتحويل الاعتماد الذي تم اكتسابه من قبل، والاعتماد عن طريق الاختبار، والاعتماد للتعلم التجريبي المسبق، والاعتماد عن طريق التقييم، ومتطلبات الإقامة.
- عند قياس الاعتماد بالنتائج فقط أو بأي وسائل أخرى غير تقليدية، فيتم عرض تعلم الطالب وإنجازاته لأهدافه لتكون على الأقل قابلة للمقارنة من حيث اتساعها، وعمقها، وجودتها مع نتائج التطبيقات التعليمية التقليدية.

- تطبق مقررات السفر/ الدراسة على نفس المعايير الأكاديمية، وتمنح اعتماد مماثل، وتخضع لنفس المراقبة المؤسسية مثل المقررات والبرامج الأخرى المقدمة عن طريق كفالة أو مشاركة المؤسسة التعليمية. ولا يتم منح الاعتماد في حالة السفر فقط. يتسق تشغيل هذه البرامج مع السياسة 2-4 برامج الدراسة بالخارج، والسياسة أ-6 العلاقات التعاقدية مع المنظمات غير المعتمدة إقليميًا.

البرامج والمقررات غير المعتمدة

تشمل البرامج والمقررات غير المعتمدة البرامج التي تمنح وحدات التعليم المستمر (CEU)، والتي تتفق مع رسالة وأهداف المؤسسة التعليمية.

ويتم وصف هذه العروض على أنها تعليم عالي الجودة يقوم به معلمين مؤهلين.

- يتم إدارة البرامج والمقررات غير المعتمدة بموجب سياسات، ونظم، وإجراءات مؤسسية ملائمة. وتشارك هيئة التدريس في تخطيط وتقييم البرامج غير المعتمدة.
- تحتفظ المؤسسة التعليمية بسجلات بهدف الاستخدام عند المراجعة، والتي تصف طبيعة، ومستوى، وكمية الخدمة المقدمة من خلال التعليم غير المعتمد.
- عند تقديم مقررات تمنح وحدات التعليم المستمر(CEU)، تتبع المؤسسة التعليمية أدلة الإرشاد الوطنية لمنح وتسجيل هذه الوحدات والتي تسمي وحداتCEU واحدة على أنها تعادل 10 ساعات من التعليم والمناسبة لأهداف الدورة الدراسية.

متطلبات التعليم المرتبطة بالتعليم العام

تقر الهيئة مفهوم التعليم العام وتطالب كل برامج الطلاب ببرنامج مادي ومتماسك للتعليم العام أو برنامج لتعليم يرتبط به. ومن خلال التصميم، ستكون السياسة نوعية وليست كمية في طبيعتها. فلم يتم إقرار وصفة لتطبيق محدد أو أسلوب معين للتعليم العام. ومع ذلك، فإنه من المتوقع من كل مؤسسة تعليمية أن تنشر كتالوج عام واضح وكامل يحتوي على متطلباتها من التعليم العام و/ أو التدريس ذو العلاقة حسب الاقتضاء.

ويعتبر المحور الجوهري للتدريس العام مكونًا ضروريًا لكل برامج الحصول على درجة البكالوريا وكل البرامج الأكاديمية أو برامج تحويل الدرجة العلمية المساعدة. وبالمثل، تعتبر التعليمات المرتبطة بالجوهر جزءًا مكملًا من كل برامج الدرجة العلمية المساعدة المتخصصة وكل برامج الحصول على الشهادة لسنة أكاديمية أو أكثر من حيث المدة. وسيكون التعليم العام في برامج الحصول على الدرجة على مستوى الكلية.

ويجب أن تكون محتويات التعليم العام، والتدريس للحصول على الدرجة التطبيقية أو المتخصصة وبرامج الحصول على الشهادات المرتبطين بها قابلة للمقارنة، وليست بالضرورة مطابقة للعروض الأكاديمية التقليدية، ويجب تدريسها من قبل هيئة تدريس مؤهلة تأهيلًا مناسبًا وواضحًا. وقد تزود المؤسسات التعليمية في بعض الحالات بالتعليم العام من خلال التسجيل أو متطلبات التخرج. وتلقى المؤسسات التعليمية التشجيع لتشمل تدريس التعليم العام كجزء من برامج الحصول على الدرجات غير المتخصصة.

التعليم العام

يقدم التعليم العام طلاب لمحتوى ومنهجية مجالات رئيسية من المعرفة – الإنسانيات والفنون الجميلة، والعلوم الطبيعية، والرياضيات، والعلوم الاجتماعية، ويساعد الطلاب على تطوير مهارتهم الذهنية التي ستجعلهم طلاب أكثر فاعلية. وبالطبع، يمكن تدريس التعليم العام بعدة طرق مختلفة، ويجب أن تحكم المؤسسة إذا ما كانت قد قدمت خدمة أفضل لطلابها من خلال المناهج الدراسية أو المتطلبات التي تستهدف النظام من خلال المحتوى والمنهجية، أو تستهدف النظام من خلال التركيز على النتائج.

ويجب على هيئة التدريس، والموظفين الإداريين، والأمناء التعاون معًا في تطوير متطلبات الأساس المنطقي وخطة التعليم العام، ويجب ذكر النتائج المتوقعة بالنسبة لرسالة المؤسسة التعليمية وأهدافها.

التدريس ذو العلاقة

يجب أن تحتوي برامج الدراسة الممنوحة للحصول على درجات مساعدة متخصصة

أو تطبيقية، أو برامج السنة الأكاديمية الممنوحة التي تبلغ مدتها عام أو أكثر ويحصل الطلاب على شهادات فيها، يجب أن تحتوي في البرنامج على مجازات مرتبطة كما يلي:

- الاتصال.
- الحوسبة.
- العلاقات الإنسانية.

وهناك موضوعات إضافية يجب تغطيتها بشكل مناسب وتشمل الأمن والسلامة، والأمن الصناعي، والمعرفة البيئية. ويمثل تدريس مجالات التدريس جزءًا لا يتجزأ من مقررات البرنامج أو يُدرس في مجموعات من التعليم المتخصص. ومع ذلك، فيجب أن يكون لدى كل طريقة مضمون محدد وثيق الصلة بالبرنامج العام للدراسة.

التقييم التعليمي

تتوقع لجنة الشمال الغربي للكليات والجامعات من كل مؤسسة تعليمية أو برنامج أن تتبنى خطة تقييم تستجيب لرسالتها واحتياجاتها. ومن أجل القيام بهذا العمل، تحث الهيئة على ضرورة التخطيط الأكاديمي، وإنجاز هذه الخطط بشكل مستمر، وتقييم النتائج، وتأثير عملية التخطيط من قبل أنشطة التقييم. وكما لوحظ في المعيار الثاني، أن داخل كل مؤسسة تعليمية عليا تتضمن تعليم الطلاب. وبالتالي، فإن كل مؤسسة تعليمية لديها التزام بأن تخطط بعناية للتدريس لتستجيب لاحتياجات الطلاب لتقييم فاعلية البرنامج التعليمي من حيث التغيير الذي يجلبه للطلاب، ومن أجل عمل تحسينات في البرنامج الذي أملته العملية التقييمية.

هذا وتقييم الجودة التعليمية يكون دائمًا في قلب عملية الاعتماد. وفي الأوقات السابقة، كان التقييم للتركيز أكثر على مقاييس العملية وخواصها الهيكلية، ومن ثم، كان هناك اهتمام كبير حول المصادر المتوافرة لتحسين خبرات الطالب التعليمية مثل مدى الدرجات التي حصل عليها الخريج والتي عُقدت من قبل أعضاء هيئة التدريس ومدى اختلافها، وعدد الكتب في المكتبة، ونوعية أجهزة المعامل المتخصصة.

وفي الآونة الأخيرة، وبينما لا يزال هناك ضغوط للحاجة إلى تقييم كمية وجودة الخبرة التعليمية كلها، نجد المجتمعات المهنية التي يخدمها مشروع الاعتماد قد وصلت إلى تقييم صلاحية وفائدة استخدام تقييمات وتقييم المخرجات وأيضًا مقاييس المدخلات. ونجد تقريبًا أن أي مؤسسة تعليمية تم اعتمادها من قبل لجنة الشمال الغربي للكليات والجامعات تشارك في نفس النوع من تقييم النتائج. والبعض يكون أكثر رسمية من الآخر، والبعض أكثر في الكم، والآخر أقل، والبعض تم تطويرهم جيدًا والاستفادة منهم على المدى الطويل والبعض أكثر حداثة في الأصل والتطبيق.

والقصد من سياسة اللجنة أن تؤكد تقييم النتائج كالجزء الضروري من الدراسة الذاتية المؤسسية المستمرة وعمليات الاعتماد، لتحديد الحاجة إلى كل مؤسسة تعليمية لصياغة خطة توفر سلسلة من النتائج التي تتسق داخليًا وتكون وفقًا لرسالتها وهيكلها، وأخيرًا، تعطي بعض أمثلة عن مجموعة مختلفة من الخطط الناجحة لتقييم النتائج التعليمية.

ومحور تحليلات أو تقييمات النتائج أنهما أدوات للحكم على آثار البرنامج التعليمي على الطلاب ، ويمكن إصدار هذه الأحكام في مجموعة مختلفة من الطرق والتي يمكن أن تكون على أساس مجموعة مختلفة من مصادر البيانات. وكلما زادت مصادر البيانات التي تسهم في الحكم بشكل شامل، كلما زاد الموثوقية التي يبدو فيها الحكم. فهناك يتبعون قائمة من مقاييس نتائج متعددة والتي عند استخدامها في مجموعات مناسبة والإعلان عنها في الرسالة المؤسسية، يمكن أن تخضع البرنامج الفعال لتقييم النتائج.

وتهدف هذه القائمة إلى أن تكون توضيحية وأن توفر أمثلة مقابلة الأمثلة المنظورة والشاملة.

- ***معلومات الطالب***: ما هي المصادر التي تحصل منها المؤسسة التعليمية على الطلاب؟ وما نسبة الطلاب الذين يأتون مباشرة من المدرسة الثانوية؟ وتحويلات كلية المجتمع؟ والتحويلات من المؤسسات التعليمية الأخرى؟ ما هي توليفة الطلاب وفقًا لنوع الجنس، ومجموعة السن، والعرقية التي جذبتها المؤسسة التعليمية بمرور الوقت؟ واحتفظت بها بمرور الوقت؟ ما هي وسيلة قياس الأهلية، والوقت المتوسط، أو

دخول الطلاب؟ ما هي اتجاهات توزيع الصفوف المحلية؟ ما هي الاتجاهات التي ظهرت بمرور الوقت.

- ***تقييمات منتصف البرنامج***: إذا كان لدى المؤسسة التعليمية نوعًا ما من مقرر الكتابة المطلوبة أو التشديد على الكتابة عن المقرر الدراسي، ما الدليل على أن الطلاب أصبحوا يكتبون بشكل أفضل بعد دراستهم في الدورة أو المنهج الدراسي؟ كيف يمكن الحكم عليهم؟ في حالة تحسن كتابة الطالب، هل يبدو أن الطلاب يطبقون هذه الطريقة بإتقان؟ وإذا كان الأمر كذلك، لماذا، وإذا لم يكن كذلك، لماذا؟ ما هي التغييرات التي يتم التخطيط لها كنتيجة لممارسة التقييم؟ يمكن تقييم المقرر أو البرنامج المطلوب أو سلسلة مطلوبة من البرامج في الرياضيات بطريقة مماثلة. ما هو الدليل على تحسن هذه المهارات أو تدنيها كنتيجة لهذا البرنامج؟ كيف يمكن الحكم عليهم؟ هل يبدو التحسن دائمًا أو مؤقتًا؟ كيف تم تغيير البرنامج كنتيجة لبرنامج التقييم؟ يمكن تقييم المقرر أو البرنامج المطلوب أو التابع في أي مادة يمكن تحديدها بطريقة مماثلة، حيث يمكن القيام بذلك تقريبًا في أي جزء من البرنامج في التعليم العام أو في البرنامج ككل؟
- ***نهاية تقييم البرنامج***: ما نسبة الطلاب الذين يدخلون في نسبة خريجي المؤسسة التعليمية؟ هل تتزايد النسبة أو تتناقص؟ لماذا؟ ما متوسط عدد السنوات الذي يتخرج فيه الطلاب؟ هل يتزايد هذا المتوسط أم يتناقص؟ لماذا؟ ما هي معايير إصدار الأحكام؟ ما هي طريقة الاحتفاظ بالمعلومات لعدة سنوات من فصل دراسي إلى الفصل الذي يليه، على سبيل المثال من طالب مبتدئ إلى طالب في الصف الثاني؟ إذا عكست الطرق أن الطالب لم يكن على المستوى المطلوب بوضوح للانتقال من مستوى إلى مستوى آخر. ما هي الأسباب؟ يمكن طرح أسئلة مماثلة تبعًا لنوع الجنس و/ أو الخلفية العرقية. وفي حالة طلب المؤسسة التعليمية أو البرنامج لخبرة تتويجيه في نهاية المقررات الدراسية، هل يقدم الطلاب الحاليون أداء أفضل أو أسوأ من الطلاب الذين سبقوهم؟ ما هي الأسس التي تُبنى عليها الأحكام؟

- ***مراجعة البرنامج والاعتماد المتخصص***: تطلب بعض المؤسسات التعليمية مراجعة برنامج زمني لكل برنامج أكاديمي، سواء كان ذلك من خلال عملية داخلية معتمدة على المستوى المؤسسي، أو من خلال البحث عن الاعتماد المتخصص وتحقيقه، أو من خلال الإفادة بخبراء خارجيين. ويمكن لأي من هذه الأنشطة أو كلاهما أن يزود بثروة من بيانات تقييم النتائج، وخصوصًا في حالة الحفاظ على قياسية منهجية بعض الشيء طوال الوقت.

- ***رضا ووفاء الخريجين***: يشارك عدد من المؤسسات التعليمية في مجموعة مختلفة من الدراسات المسحية للخريجين، والتي تستخلص عبر الوقت الحكم على كفاءة الخريجين من حيث خبرتهم التعليمية في برنامج أو في مؤسسة تعليمية. ويمكن من خلال استخدام هذه الآلية مساعدة المؤسسة التعليمية في فهم مدى رضا الخريجين عن الجوانب المختلفة للبرنامج التعليمي، وعلى وجه الخصوص هذه الجوانب التي تؤكد عليها المؤسسة التعليمية، وتبدو أنها تتزايد أو تتناقص بمرور الوقت. وفي حالة تزايد الرضا؟ يجب أن نتساءل لماذا؟ وفي حالة تناقصه، يجب أن نتساءل لماذا؟ ما هي أسس الحكم؟ وما هي اشتباكات المقررات الدراسية التي تملكها هذه النتائج؟

- ***الانسحاب وعدم استكمال التعليم***: ما هي الطرق التي استخدمتها الهيئة في تحديد أسباب انسحاب الطلاب وعدم إكمال تعليمهم في برنامج فور تسجيلهم فيه؟ ما هو معدل الانسحاب في الخمسة سنوات الأخيرة؟ وهل المعدلات في تناقص أو تزايد؟ ما هي الأسباب؟ ما هي البرامج أو الجهود التي تشارك فيها المؤسسة التعليمية لتحسين المحافظة على استمرارية الطالب؟ ما هي الحركات التي أثبتت فعاليتها؟

- ***التوظيف و/ أو مقاييس رضا صاحب العمل***: تقيس أحد النتائج المباشرة نسبيًا التي تستخدمها بعض المؤسسات العلمية ذات العلاقة عدد و/ أو نسبة الطلاب السابقين الذين سعوا ووجدوا فرصة توظيف. هل عم سعداء مع ما وجدوه؟ هل هم يفكرون في البرنامج الذي أعدهم جيدًا لوظائفهم التي اختاروها؟ إذا تلقوا تدريبًا في مجال معين، نذكر على سبيل المثال تعليم المعلم، هل وجدوا بعد ذلك وظيفة كمعلمين؟

اعتماد التعلم التجريبي المسبق

تعترف لجنة الشمال الغربي للكليات والجامعات بصلاحية منح الاعتماد للتعلم التجريبي المسبق، إذا كان التدريب قد تم متابعته بعناية وتوثيقه. فقد يتم تقديم الاعتماد للتعلم التجريبي المسبق بموجب الشروط التي تم سردها. وهذه السياسة غير مصممة لتطبيق هذه التطبيقات كـبرنامج اختبار تحديد مستوى الكلية، أو تحديد مستوى متقدم، أو اعتماد عسكري بتقييم الاعتماد الأكاديمي ACE.

يجب تحديد منح مقررات تؤخذ من المؤسسات التعليمية غير المعتمدة وذلك وفقًا للسياسة 2-5 تحويل ومكافأة الاعتماد الأكاديمي.

- يجب تبني سياسات وإجراءات منح اعتماد التعلم التجريبي، والموصوفة في النشرات المؤسسية المناسبة، ومراجعتها على فترات.
- يُمنح الاعتماد للتعلم التجريبي المسبق على مستوى طلاب الجامعات فقط.
- يُمنح الاعتماد فقط بناءً على توصيات هيئة التدريس المؤهلة لذلك بشكل مناسب في موعد منتظم تحدده مع الكلية وبشكل مستمر.
- يُمنح الاعتماد فقط للتعلم الموثق بمستندات تربط بين الخبرة السابقة ونظريات وبيانات المجالات الأكاديمية ذات المتعلقة.
- يُمنح الاعتماد فقط للتعلم الموثق بمستندات تقع في عروض المقررات النظامية للمؤسسة التعليمية.
- يجب أن تثبت المؤسسة التعليمية التي تستخدم المستندات والمقابلات كبديل للاختبارات في دراسة ذاتية أن التوثيق بالمستندات يوفر ضمانات أكاديمية للاعتماد المكتسب عن طريق وسائل تقليدية.
- يجب ألا يمثل الاعتماد للتعلم التجريبي المسبق أكثر من 25٪ من الاعتمادات المطلوبة للحصول على درجة أو شهادة.
- لا يتم تقديم ضمانات لعدد من الاعتمادات التي يتم منحها قبل استكمال عملية

المراجعة للمؤسسة التعليمية.

- يُمنح الاعتماد فقط للطلاب المسجلين ويتم تعريفه في نسخة طبق الأصل يتسلمها الطالب كاعتماد للتعلم التجريبي المسبق.
- يجب أن تضمن السياسات والإجراءات أن الاعتماد للتعلم التجريبي المسبق لا يتكرر مع أي اعتماد آخر تم منحه.
- يجب إصدار التحذيرات الكافية لضمان سداد المصروفات والتي لا تؤثر على منح الاعتماد.

برامج الدراسة بالخارج

من الممكن أن تمثل الدراسة بالخارج مرحلة هامة في برامج طلاب المرحلة الجامعية الأولى والدراسات العليا في الكليات والجامعات الأمريكية. ومن الممكن أن تضيف الدراسة الأجنبية أبعاد هامة إلى الخبرة التعليمية للطالب في حالة التخطيط لها وإدارتها بعناية.

ووفقًا للأدلة الإرشادية للمؤسسات التعليمية التي تقدم برامج للدراسة الأجنبية أو التي لديها طلاب يشاركون في هذه البرامج، تحث لجنة الشمال الغربي للكليات والمعاهد على أن يكون برنامج الدراسة بالخارج كما يلي:

- كن واضحًا فيما يتعلق برسالة وأهداف المؤسسة التعليمية المشاركة أو التي تتبنى البرنامج.
- كن صاحب منطق محدد جيدًا يحدد الطبيعة الخاصة وأهداف البرنامج، وكن ممثلًا بشكل صحيح في كتالوج المؤسسة التعليمية وكل الدراسات الترويجية.
- زود بالخبرات التعليمية المرتبطة بالمنهج الدراسي للمؤسسة التعليمية.
- تواجد مع الطلاب الذين تم اختيارهم بعناية وفقًا للقدرة والاهتمام.
- اتبع سياسة تتسم بالوضوح والتفصيل فيما يتعلق بمدى المساعدة المالية للطلاب للبرامج المطلوبة من المؤسسة التعليمية.

- استخدم متطلبات إتقان لغة محددة مناسبة للبرنامج ولمكان الدراسة، وعرف بوضوح طرق إتقان الاختبار قبل القبول في البرنامج.
- قدم برنامج مكثف للذين ينوون المشاركة بأمانة، وأوصف بالتحديد فرص وصعوبات البرنامج، مشيرًا للكيفية التي يتم بها التدريس والمكان الذي يتم فيه التدريس والعلاقة مع المؤسسة التعليمية الأجنبية، وقم بوصف تطبيقات التدرج، وحدد الاختلافات الهامة على وجه الخصوص بين خبرة الدراسة بالجامعة في الوطن وما تستطيع توقعه من الدراسة بالخارج، ويشمل ذلك المعلومات عن ظروف الحياة داخل الوطن ونطاق المسؤولية المفترض من البرنامج للمشاركين من المنزل.
- قدم توجيهًا مكثفًا للمشاركين قبل مغادرتهم وعند وصولهم البلد الأجنبية فيما يتعلق بالأمور ببنودها، وزيادة المعلومات التفصيلية والتدريس المرتبط بالبرنامج المحدد.
- يجب أن يكون لديك مدير مقيم يتم اختياره بعناية على أساس الكفاءة المهنية ومدى الاستفادة منه، على أن يتم تعيينه لمدة عامين على الأقل بشرط تعيينه بشكل يمكن من استبداله، وضمان نفس الحقوق والمزايا المهنية، والتعامل معه كزميل في الحرم الجامعي داخل الوطن، مع الاحترام الواجب للمسؤوليات التي يقوم بها خارج الوطن.
- تقدم بالخدمات الاستشارية والإشرافية في المركز الأجنبي، مع الاهتمام بشكل خاص بالمشاكل التي تخص المكان وطبيعة البرنامج.
- ضمان وجود مواد مرجعية كافية للتعويض عن أي صعوبات للمكتبات المحلية أو عدم القدرة على الوصول لهم.
- ضم أي معايير وسياسات محددة بوضوح للحكم على الأداء وتخصيص الاعتماد وفقًا للمعايير والسياسات السائدة في المؤسسة التعليمية داخل الوطن، حيث يكون عدد من المؤسسات التعليمية مشمول مع المؤسسة التعليمية خارج البلاد أو في شكل اتحاد، وكأساس شائع لتحديد الدرجة المعادلة أمرًا ضروريًا.
- اشترط عدم حصول الطلاب عادة الاعتماد لدراسة أجنبية يحصلوا عليها بدون تخطيط مسبق أو موافقة مسبقة من جامعة الطالب داخل البلاد،

- ضع شروط لدراسات المتابعة النظامية على الفرد والمزايا المؤسسية المستمدة من مثل هذه البرامج.
- ضمان إعادة المال إلى المشاركين في حالة عدم تدريس البرنامج وفقًا لما وُعد به لأسباب خارجة عن إرادة راعي البرنامج.

ويكون هناك تشجيع على الترتيبات التعاونية بين المؤسسات التعليمية الأمريكية التي تبحث عن توفير فرص دراسة أجنبية لطلابها. وفي العديد من الحالات، يمكن تبادل المشرفين المقيمين، وهيئة التدريس، والخدمات التي تعمل في أكثر من جهة، وينتج عن ذلك تحسن كبير في كفاية واقتصاد التشغيل. ونذكر على سبيل المثال أحد المجموعات المرجعية الأساسية المدعمة والمستخدمة من قبل الطلاب من عدة برامج والتي من المحتمل أن تحقق الرضا أكثر من عدة دورات منفصلة. فيجب تقصي الحقائق عن برامج السفر في حد ذاتها أو برامج السفر – الدراسة التي تجد الرعاية التجارية من قبل مؤسسة تعليمية قبل منح درجة الاعتماد لهذه الأنشطة. فلجان الاعتماد الإقليمية لا تقوم بتقييم هذه الأنشطة كبرامج دراسة أجنبية لمؤسسات تعليمية أعضاء، أو لن يقوموا بتقييم برامج دراسة أجنبية منفصلة لا ترتبط بمقررات كليات أو جامعات محددة في الولايات المتحدة الأمريكية.